المجلس التنفيذي
الدورة الأربعون بعد المائة
روما، 11-12 ديسمبر/كانون الأول 2023

الإدارة المالية للمشروعات: تقرير مرحلي سنوي يشمل استعراض الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات في المشروعات الممولة من الصندوق

الوثيقة: EB 2023/140/R.29

بند جدول الأعمال: 13

التاريخ: 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2023

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للعلم

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى الإحاطة علما بالتقرير بشأن الإدارة المالية للمشروعات.

الأسئلة التقنية:

Ruth Farrant
مديرة شعبة خدمات الإدارة المالية
البريد الإلكتروني: r.farrant@ifad.org

Yaena Choi
موظفة الإدارة المالية
شعبة خدمات الإدارة المالية
البريد الإلكتروني: y.choi@ifad.org

الإدارة المالية للمشروعات: تقرير مرحلي سنوي يشمل استعراض الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات في المشروعات الممولة من الصندوق

أولا- المقدمة والموجز

1- يُقدم الصندوق إلى لجنة مراجعة الحسابات تقارير سنوية عن:

(1) تطبيق سياسات وممارسات ضمان الإدارة المالية للمشروعات، بما في ذلك تطورات واتجاهات ونتائج آخر دورة من دورات مراجعة حسابات المشروعات؛

(2) قابلية التطبيق المستمرة للإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي ومراجعة حسابات المشروعات الممولة من الصندوق.

2- وأكد الاستعراض السنوي الحالي على استمرار كفاية المبادئ المبينة في هذا الإطار وقابليتها للتطبيق.

3- وتعتبر سياسات وممارسات الصندوق على صعيد الإدارة المالية للمشروعات عناصر أساسية في الترتيبات اللازمة للوفاء بالتزاماته الائتمانية - أي توفير ضمانات معقولة بأن عائدات التمويل تستخدم اقتصاديا وعلى نحو فعال للأغراض المقصودة منها فقط وبأن حسابها يجري بصورة كاملة وشفافة. وتعتمد هذه الترتيبات في كثير من الأحيان على نظم وعمليات الإدارة المالية العامة في البلدان المقترضة، عندما يكون ذلك مناسبا. ويتمثل الهدف الأساسي لهذه السياسات في دعم تحقيق الأهداف الإنمائية لكل عملية ممولة، بما يتماشى مع مهمة الصندوق.

4- واستُكملت بنجاح الإصلاحات الواسعة النطاق للإدارة المالية للمشروعات وعمليات الصرف التي أُدخلت في عام 2021. وفي ظل هذه الإصلاحات، اعترفت مصارف إنمائية متعددة الأطراف أخرى بأن ممارسات الصندوق تعتبر في طليعة أفضل الممارسات الدولية. وجرى التركيز بشكل أكبر على زيادة الانضباط المالي للمشروعات بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية. وساهمت هذه الإصلاحات، التي تمحورت حول الاستراتيجية المؤسسية لخطة الموظفين والعمليات والتكنولوجيا، في توليد كفاءات داخلية وخارجية وأدت إلى تعزيز مهارات الأفراد وتبسيط تدفقات العمل الداخلي من خلال التطورات والتحسينات في تكنولوجيا المعلومات. وجرى تحديث سياسات وإجراءات الإدارة المالية ذات الصلة بحيث أصبحت قائمة على المبادئ، وأُدمجت وظائف التحقق من الصرف القائمة على المخاطر بالإدارة المالية للمشروعات. وجرى توسيع نطاق ركائز الضمان الرئيسية للتأكيد على عمليات المراجعة الخارجية، والمشاركة في البعثات الميدانية، والإبلاغ المالي المنتظم أثناء تنفيذ المشروعات. وتساهم هذه الإصلاحات في وضع إطار لتعزيز الضمان الائتماني وتوفير الأموال للمشروعات في الوقت المناسب.

5- ويتطور دور شعبة خدمات الإدارة المالية بصورة تدريجية، بما يتواءم مع المسؤوليات المؤسسية. وغالبا ما يُطلب من موظفي المالية، بصفتهم من موظفي شعبة تعمل في الخطوط الأمامية وتتسم بطابع لامركزي إلى حد كبير، العمل كسفراء ماليين، والتفاعل مع الوزارات بشأن المسائل المالية والمتعلقة بالديون، ومع أفرقة المشروعات والبرامج المعنية بالترتيبات الائتمانية، والقيام بدور رئيسي في مفاوضات التمويل. وهم يدعمون، في هذا الدور الذي ينطوي على تعقيد متزايد، إدارة المسائل الناشئة المتعلقة بشروط التمويل، مثل الأخذ بآلية الوصول إلى الموارد المقترضة ومستوى التيسيرية في حزم تمويل الصندوق.

تقارير مراجعة حسابات المشروعات/تصنيفات الإدارة المالية

6- لا تزال تقارير مراجعة حسابات المشروعات تشكل أداة رئيسية للضمان الائتماني. ويعتبر حسن توقيت وجودة معايير مراجعة الحسابات والمحاسبة كافيتين بشكل عام. وحتى تاريخ إعداد هذه الوثيقة، استُلمت نسبة 92

بالمائة (226) من تقارير مراجعة حسابات المشروعات المتوجبة للسنة المالية 2022، في حين تأخر تقديم 19 تقريرا؛ واستُلمت نسبة 67 في المائة في الوقت المحدد (انظر الملحق الثاني، الجدول 2)، الأمر الذي يمثل تراجعا طفيفا مقارنة بالعام الماضي (70 في المائة).

7- وتراجعت جودة التقارير المالية المصنفة على أنها مرضية أو مرضية للغاية من مستوى قياسي بلغ 55 في المائة في السنة المالية 2021 إلى 33 في المائة في السنة المالية 2022، في حين شهدت التقارير المصنفة على أنها غير مرضية إلى حد ما أو غير مرضية زيادة من 11 في المائة في السنة المالية 2021 إلى 26 في المائة في السنة المالية 2022. ويعد هذا التغيير هاما، ويعكس عملية إعادة معايرة تصنيف المخاطر الموضحة في القسم الثاني. وجرى تكثيف جهود بناء القدرات لمعالجة هذا التغيير.

ثانيا- ممارسات الإدارة المالية والإشراف

8- **تعزيز معايرة مخاطر الإدارة المالية**. تستند أنشطة شعبة خدمات الإدارة المالية إلى إطار الضمانات المستندة إلى المخاطر للإدارة المالية للمشروعات، والذي يدخل ضمن مجال مخاطر تنفيذ البرامج في الصندوق.[1] وفي عام 2023، قدمت شعبة إدارة الخدمات المالية إطارا منقحا لتتواءم على نحو تام مع المبادئ التوجيهية المؤسسية المحدثة وتضمن اتباع نهج متسق في البلدان، والأقاليم وعلى مستوى العالم.[2] وتتعلق التغييرات الرئيسية بالتمييز المتسق بين المخاطر المتأصلة[3] والمخاطر المتبقية، حيث لا تعترف تصنيفات المخاطر المتبقية[4] بالفوائد المتوقعة من تدابير التخفيف إلا بعد تنفيذها. وتوجه عملية إعادة المعايرة الاهتمام نحو إجراءات التخفيف أثناء التنفيذ، وهي بالتالي تعزز ترتيبات الضمان.

9- وبعد مراجعة واسعة النطاق وإعادة التوازن عبر الأقاليم، يُظهر الشكل 1 الملامح العامة الموحدة والمحدثة لمخاطر الحافظة. وزادت نسبة المشروعات التي تنطوي على مخاطر متأصلة مرتفعة أو كبيرة من 54 في المائة إلى 91 في المائة، مما يعكس البيئة القطرية وترتيبات الإدارة المالية للمشروعات عند التصميم دون إجراءات التخفيف. وشهدت نسبة المشروعات التي تنطوي على مخاطر متبقية مرتفعة أو كبيرة زيادة أيضا من 13 في المائة إلى 56 في المائة. ولا تزال تصنيفات مخاطر الإدارة المالية تؤثر على حجم وتوقيت الضوابط والموازين، بما في ذلك تواتر البعثات وطرائق الصرف.

[1] المخاطر التي تهدد القدرة على تحقيق النتائج المتوقعة في المشروعات أو البرامج أو الاستراتيجيات التي يدعمها الصندوق ومخاطر العواقب غير المقصودة.

[2] "تعزيز إدارة المخاطر في المشروعات الاستثمارية في الصندوق - إرشادات للموظفين"، شعبة سياسة العمليات والنتائج، الصندوق، مارس/آذار 2021.

[3] إن المخاطر المتأصلة هي المخاطر المتمثلة في عدم عمل نظام الإدارة المالية للمشروعات على النحو المقصود بسبب عوامل تتعلق ببيئة تنفيذ المشروع، والتي لدى الصندوق قدرة محدودة على التحكم بها. وهي تمثّل مستوى المخاطر قبل/دون مراعاة تأثير أي تدابير تخفيف أو ضوابط مطبقة أو ستُطبق من قبل المقترض.

[4] تمثّل المخاطر المتبقية مستوى المخاطر المتبقية بعد بالاعتراف بالتنفيذ الفعلي لتدابير/ضوابط التخفيف، وهي بالتالي تعكس المخاطر الفعلية المحددة في وقت التقييم. ويجري تقييم المخاطر المتبقية عند التصميم وأثناء التنفيذ.

الشكل 1

الملامح العامة لمخاطر الإدارة المالية للمشروعات الاستثمارية والمنح القطرية قبل وبعد تعزيز معايرة مخاطر الإدارة المالية (في 30 سبتمبر/أيلول 2023)

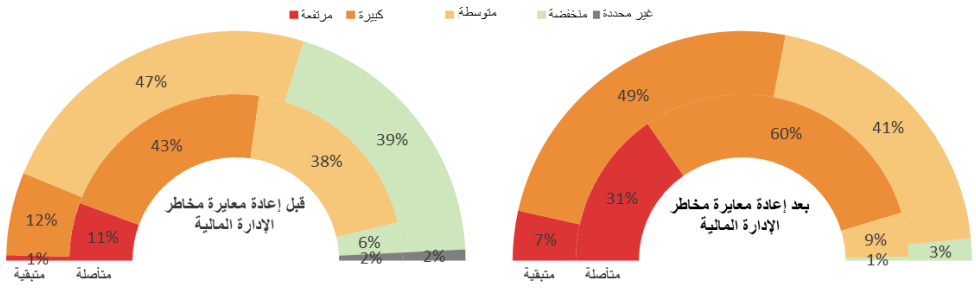

10- **استكمال الإصلاح الهيكلي لشعبة خدمات الإدارة المالية.** استُكملت مسيرة الإصلاحات الهيكلية التي استغرقت عامين (انظر الملحق الأول). وساعدت هذه الإصلاحات، المبينة أدناه، على إعادة التوازن إلى الإشراف الائتماني والضوابط على عمليات الصرف، والإشراف ومراجعة حسابات المشروعات.

(1) تحسين إدارة السيولة في المشروعات من خلال إدراج التخطيط المسبق لفترة ستة أشهر لاحتياجات التمويل لأغراض الصرف؛

(2) تعزيز الانضباط والرصد الماليين للمشروعات، والإبلاغ المالي على أساس فصلي؛

(3) تعزيز الاعتماد المتبادل على أطر ضمان المخاطر المؤسسية، ومواءمة المشاركة في البعثات بالإضافة إلى التحقق من صحة طلبات الصرف، مع مخاطر الإدارة المالية الموثقة. ويعزز ذلك مستوى أعلى من تحمل المخاطر وإدارتها، ويؤكد على دعم التنفيذ.

11- وتشمل المعالم الرئيسية المنجزة في عام 2023 ما يلي:

(1) التطبيق الناجح لسير العمل المعدّل للتحقق من الصرف في بوابة عملاء الصندوق، مما أدى إلى تبسيط عمليات استعراض طلبات السحب والتحقق من صحتها استنادا إلى التقارير المالية المؤقتة وتقديم المقترض للوثائق المالية بصورة آلية عبر الإنترنت.

(2) تحديث دليل الصندوق للإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات ليعكس متطلبات الإبلاغ المالي المرحلي المنتظم، والتطورات في المعايير المقبولة للمحاسبة والإبلاغ، وتحديث اختصاصات مراجعي الحسابات، وإدماج الدروس المستفادة من عمليات استعراض مراجعة الحسابات والخبرة في الميدان.

(3) أتمتة توجيهات الصرف والرقابة المالية للمقترضين ("خطاب ترتيبات الإدارة المالية والرقابة المالية في المشروعات") بالكامل، مما أدى إلى زيادة الكفاءة.

12- **النفقات غير المؤهلة.** تقوم شعبة خدمات الإدارة المالية بتتبع ورصد النفقات غير المؤهلة المحتملة و/أو المؤكدة[5] التي غالبا ما تُحدَّد من خلال بعثات الإشراف وعمليات المراجعة الخارجية للمشروعات.

13- وتطرأ تقلبات على المبلغ الإجمالي للنفقات غير المؤهلة نظرا لاستعراض المبالغ المسجلة، وتعديلها، وتأكيدها، وتسويتها بصورة مستمرة. وبلغ المبلغ الإجمالي المستحق أثناء إعداد التقرير 5.2 مليون دولار أمريكي، وهو أقل من المبلغ الذي أُبلغ عنه في تقرير عام 2022 (7.3 مليون دولار أمريكي) .

[5] يشير مصطلح "النفقات غير المؤهلة" إلى استخدام عائدات التمويل لتغطية نفقات لا تمتثل لاتفاقية التمويل أو لا تتماشى مع الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية، القسم 4-7.

14- **التدابير العلاجية**. تعتبر النفقات غير المؤهلة والتأخر في تقديم تقارير مراجعة الحسابات من الأسباب الشائعة وراء اتخاذ الصندوق لتدابير علاجية. وعندما تُحدد حالة عدم امتثال، يجري السعي إلى العمل المبكر مع المشروعات والوزارات لتشجيع الامتثال الفوري، وحيثما أمكن، يُنظر في تدابير علاجية مرنة لتجنب المزيد من الآثار الضارة على تنفيذ المشروع.[6]

15- عند حدوث تأخير في تقديم تقارير مراجعة الحسابات، يجري إصدار إشعارات تحذيرية للمقترضين في حالات التأخير التي تتجاوز 90 يوما، ويجري التعليق الرسمي للحق في سحب الأموال المستحقة بعد 180 يوما. وكما جرى الإبلاغ عنه في العام الماضي، كانت الدولة الوحيدة الخاضعة لإجراءات التعليق الناجمة عن مسائل لم تجر تسويتها تتعلق بالإدارة المالية هي جمهورية فنزويلا البوليفارية، وذلك بسبب عدم تقديمها لتقارير مراجعة حسابات المشروعات لعامي 2017 و2018؛ ولا تزال هذه الإجراءات نافذة. ويعرض القسم الثالث المزيد من التفاصيل بشأن الامتثال لسياسة مراجعة الحسابات في حافظة الصندوق برمتها.

الشكل 2

النفقات غير المؤهلة المؤكدة وغير المؤكدة بحسب الإقليم*

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

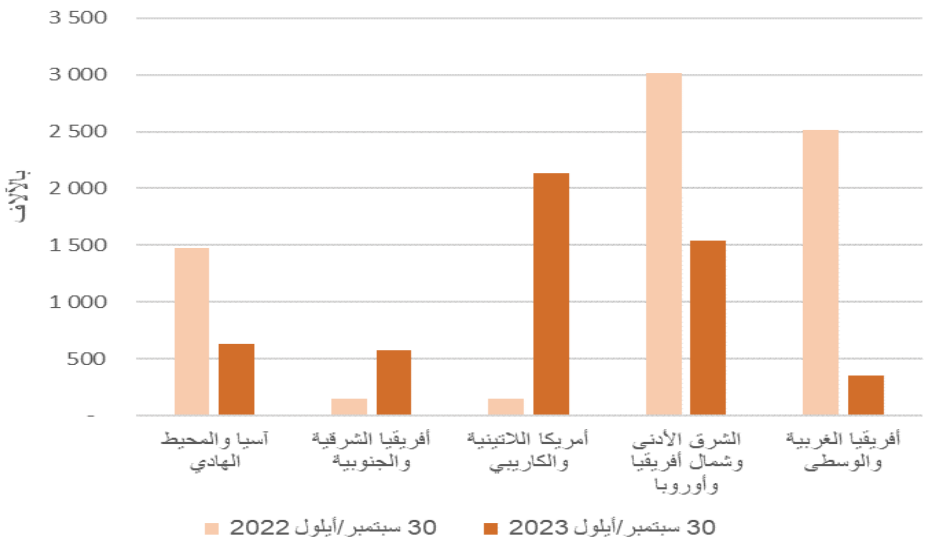

* لا ينطبق باللغة العربية.

16- **المشاركة في التصميم والإشراف**. استؤنفت المشاركة الحضورية في البعثات في عام 2023 بعد جائحة كوفيد-19 على الرغم من احتمال تطبيق قيود أمنية. وأُوفد ما مجموعه 202 من بعثات الإدارة المالية[7] في الفترة الممتدة من يناير/كانون الثاني إلى سبتمبر/أيلول 2023 بمشاركة 47 في المائة من الموظفين الماليين. وييسر استئناف البعثات الحضورية الرصد الدقيق لجوانب الإدارة المالية في الميدان، ويعزز الضمان الائتماني، ويسمح بإقامة علاقات أوثق مع موظفي المالية في المشروعات، ويحدد بالتالي احتياجات بناء القدرات.

[6] قد تشمل التدابير العلاجية المرنة التعليق المؤقت لحق المقترض في استخدام حساب سلف وطلب نفقات بديلة تفي بمعايير الأهلية المعمول بها في الصندوق.

[7] تشمل هذه البعثات: بعثات التصميم، والاستهلال، والإشراف، والإنجاز، ودعم التنفيذ واستعراضات منتصف المدة.

الشكل 3

متوسط تصنيفات مصفوفة الفعالية الإنمائية المعززة للإدارة المالية (جميع الأقاليم) بحسب السنة

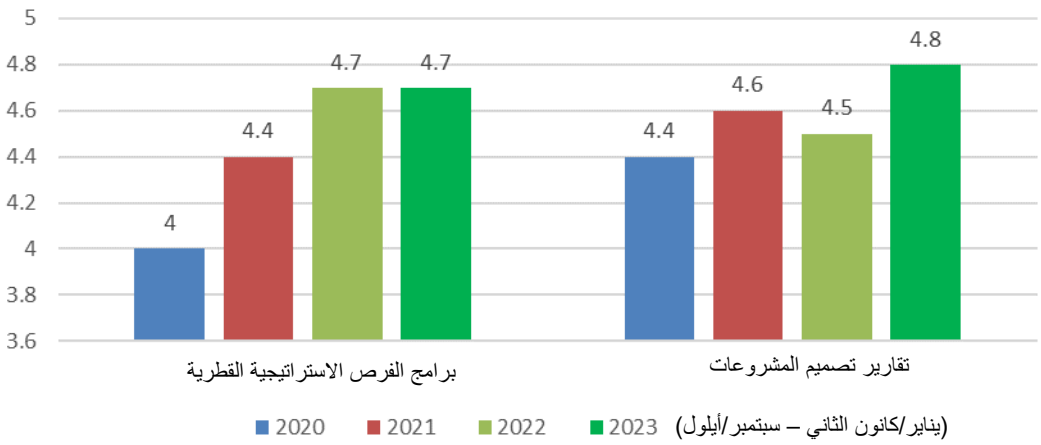

ضمان الجودة

17- كجزء من عمليات ضمان الجودة المؤسسية، تقوم وحدة مستقلة تابعة لشعبة خدمات الإدارة المالية بإجراء استعراضات لمصفوفة الفعالية الإنمائية المعززة الخاصة بجوانب الإدارة المالية في جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، والمذكرات المفاهيمية وتقارير تصميم المشروعات المعروضة على لجنة استراتيجية العمليات وتوجيه السياسات للحصول على موافقة الإدارة. وتسمح العملية لشعبة خدمات الإدارة المالية بإدماج التعلم في عملنا تدريجيا. وبالمقارنة مع العام السابق، لا يزال متوسط تصنيف برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ثابتا، في حين طرأ بعض التحسن على جودة مساهمات الإدارة المالية في مرحلة تصميم المشروعات (انظر الشكل 3).

18- ويجري تحليل نتائج استعراض مصفوفة الفعالية الإنمائية المعززة من أجل تسليط الضوء على الممارسات الجيدة والمجالات التي تتطلب المزيد من التحسين، والتي تُجمّع في مذكرات تعليمية فصلية موجهة للأفرقة العاملة في الخطوط الأمامية.

19- وفي عام 2023، أطلقت شعبة خدمات الإدارة المالية عمليات بحوث إقليمية معمقة كقناة من أجل إجراء استعراض مصمم خصيصا للممارسات المتبعة في الأفرقة اللامركزية، وتقديم تعقيبات على نتائج ضمان الجودة، ونقل المعرفة والمهارات، وتيسير النهج المتسقة في جميع الأفرقة اللامركزية. وفي عام 2023، أُجريت عمليتا بحث إقليميتان معمقتان، إحداهما لإقليم آسيا والمحيط الهادي والأخرى لإقليم أفريقيا الغربية والوسطى.

20- وكجزء من إجراءات ضمان الجودة في شعبة خدمات الإدارة المالية، تخضع تقارير مراجعة حسابات المشروعات لاستعراض أقران داخلي على أساس أخذ العينات، وذلك بهدف تطوير نهج موحد. وجرى السعي للحصول على المزيد من الضمانات فيما يخص جودة تقارير مراجعة حسابات المشروعات وأهمية ترتيبات مراجعة الحسابات والإبلاغ المالي المطبقة من خلال الاستعراض السنوي السادس المستقل لتقارير المراجعة الخارجية لحسابات المشروعات.

الجدول 1

عدد استعراضات مصفوفة الفعالية الإنمائية المعززة المنجزة بحسب نوع الوثيقة

	عدد استعراضات مصفوفة الفعالية الإنمائية المعززة المنجزة بحسب نوع الوثيقة			
	2020	***2021***	***2022***	***2023 (يناير/كانون الثاني - سبتمبر/أيلول)***
برامج الفرص الاستراتيجية القطرية	1	7	11	5
المذكرات المفاهيمية للمشروعات	17	16	20	21
تقارير تصميم المشروعات	19	19	20	16

21- **بناء القدرات في مجال الإدارة المالية**. يجري بناء القدرات داخليا للاستشاريين في الإدارة المالية، وعلى مستوى المشروع والمستوى القطري ودون الإقليمي والإقليمي. وعقدت شعبة خدمات الإدارة المالية حتى تاريخه في عام 2023 خمس حلقات عمل إقليمية حضورية لموظفي المشروعات، بالإضافة إلى مراجعي الحسابات الخارجيين وممثلي الوزارات، وجرى التركيز على تحديث الإصلاحات الأخيرة لشعبة خدمات الإدارة المالية وأفضل الممارسات، بما في ذلك أهمية استخدام المعايير الدولية.

22- وقام المعهد المعتمد للمالية العامة والمحاسبة بوضع برنامج لإصدار شهادات الاعتماد المهنية للصندوق بعنوان "تحقيق التميُّز للمشروعات في الإدارة المالية"، نُفذ في الفترة ما بين عامي 2021 و2023، ووصل إلى 169 مشروعا ممولا من الصندوق وقام بتدريب 230 موظفا من موظفي المشروعات. ولم يتجاوز معدل إنجاز البرنامج 64 في المائة، ويرجع ذلك، من جملة أمور أخرى، إلى دوران الموظفين، ويعتبر ذلك مشكلة مستمرة بالنسبة للعديد من المشروعات.

23- **عمليات شروط الإقراض**. تضطلع شعبة خدمات الإدارة المالية بالمسؤولية عن الجانب المالي لمفاوضات التمويل. وأُجريت دورة تجديد معلومات بشأن شروط الإقراض في أبريل/نيسان 2023 لجميع موظفي المالية في شعبة خدمات الإدارة المالية، أعقبها اختبار داخلي إلزامي اجتازه الجميع بنجاح.

24- **الشفافية**. تماشيا مع التزام الصندوق بزيادة الشفافية والمساءلة في استخدام أموال الجهات المانحة، فإنه يكشف بشكل منهجي عن تقارير مراجعة حسابات المشروعات على موقعه الشبكي.

25- **المشاركة الاستراتيجية**. استمرت المشاركة الاستراتيجية مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف في عام 2023 بصورة افتراضية وحضورية ومن خلال المنتديات الدولية. وجرى عقد سبع جلسات لأفرقة عاملة هذا العام. وعُقدت اجتماعات حضورية مع فريق عمل الجهات المانحة التابع للمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، والبنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وصندوق النقد الدولي، والأفرقة العاملة للإدارة المالية التابعة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، كما جرت متابعة التطورات المحتملة في مجال الذكاء الاصطناعي لاستعراض تقارير مراجعة حسابات المشروعات والمجالات ذات الصلة.

ثالثا- تقارير مراجعة حسابات المشروعات للسنة المالية 2022[8]

26- **ترتيبات مراجعة الحسابات**. تعتبر المراجعة الخارجية لحسابات المشروعات التي يمولها الصندوق أداة رئيسية للضمانات الائتمانية، وذلك نظرا لأن تغطيتها الجغرافية أوسع من بعثات الإشراف. ويشمل استعراض الصندوق لتقارير مراجعة حسابات المشروعات ما يلي:

[8] يغطي مصطلح "السنة المالية 2022" جميع الفترات المالية المنتهية في الفترة بين 1 يناير/كانون الثاني و31 ديسمبر/كانون الأول 2022.

(1) الاعتماد على النُظم القطرية، أي استخدام المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، وهو ما يُمثل حاليا 43 في المائة (انظر الملحق الثاني، الجدول 1)؛

(2) الالتزام بالمعايير الدولية (الإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات)؛

(3) تقييم جودة عمليات المراجعة وحسن توقيت تقديم تقارير المراجعة.

27- ويرد أدناه موجز للنتائج الرئيسية للمشروعات البالغ عددها 245 والتي جرى تحليلها للسنة المالية 2022.

28- **حسن التوقيت.** حتى 30 سبتمبر/أيلول 2023 استُلمت نسبة 92 في المائة (226) من تقارير مراجعة حسابات المشروعات المستحقة للسنة المالية 2022، في حين تأخر 19 تقريرا. واستُلمت نسبة 67 في المائة فقط في الوقت المحدد (انظر الملحق الثاني، الجدول 2) (2021: 70 في المائة).

29- ويُرصد حسن توقيت الاستعراض الداخلي الذي تجريه شعبة خدمات الإدارة المالية لتقارير مراجعة الحسابات عن كثب، حيث جرى التوقيع على 72 في المائة من تقارير مراجعة الحسابات في غضون الجدول الزمني المحدد بفترة 60 يوما (2021: 68 في المائة).

30- **نتائج تقارير مراجعة الحسابات**. كانت النسبة المئوية لآراء مراجعة الحسابات المشفوعة بتحفظات في السنة المالية 2022 مماثلة لنسبة العام السابق (9 في المائة)، كما هو مذكور في الملحق الثاني، الجدول 3؛ وحصلت عشرة مشروعات على آراء مراجعة حسابات مشفوعة بتحفظات مع استثناءات، في حين حصلت ثلاثة مشروعات على آراء مشفوعة بتحفظات ذات نطاق محدود.

31- ويُظهر التحليل أن المسائل الرقابية الرئيسية تتكرر وتشيع في جميع الأقاليم الخمسة. وهي تشمل ما يلي: (1) ضعف الضوابط الداخلية على تنفيذ المشروعات أو عدم الامتثال للإجراءات الموافق عليها؛ (2) عدم كفاية إجراءات التوريد و/أو سوء إدارة العقود؛ (3) عدم فعالية استخدام النُظم المحاسبية؛ (4) عدم تقديم مستندات داعمة كافية؛ (5) الاستخدام المحدود للمعايير المحاسبية الدولية أو الانحراف عنها؛ (6) عدم استيفاء النفقات لشروط الأهلية.

32- **جودة الإبلاغ المالي.** خلال عام 2022، تراجعت جودة الإبلاغ المالي للمشروعات بشكل عام، في حين حافظ اعتماد المعايير المحاسبية ذات الصلة على نفس المستوى تقريبا. وساهمت زيادة التعقيد في مزيج التمويل، وأوجه القصور في نظم محاسبة المشروعات، وضعف القدرات التقنية في هذا الاتجاه. ويرد المزيد من التحليل لهذه الاتجاهات في الملحق الثالث.

الإصلاحات الهيكلية للإدارة المالية للفترة 2021-2023

الجدول 1

الإصلاحات الهيكلية للإدارة المالية للفترة 2021-2023

الهدف	*كيف*	*المهمة*
الموظفون	الاستثمار في القوى العاملة	إعادة هيكلة الشعبة لإنشاء وحدات أساسية في المقر الرئيسي
		إعادة هيكلة إدارة المنح لمواءمتها مع إدارة الحافظة في المراكز الإقليمية
		تطبيق اللامركزية على الموظفين في غير الوحدة الأساسية في المقر
		استعراض استخدام الموظفين الوطنيين لضمان مواءمتهم مع الغرض
		تدريب الموظفين –إدارة المخاطر، والإدارة المالية العامة
		إنشاء تجمع لدعم الحافظة ونشره
		المشاركة بنشاط في مجتمع مؤسسات التمويل الإنمائي
		تعزيز خطة عمل واستراتيجية إدارة المعرفة
العمليات	تعزيز الديناميات المؤسسية بشأن الضمانات الائتمانية	تقديم التوجيهات للأفرقة الإقليمية بشأن دور ومسؤوليات الإدارة المالية، وضمان احترام أدوار أفرقة تنفيذ المشروعات
		تحديث التفويض بالصلاحيات من أجل الأدوار الجديدة لصرف الأموال، بما في ذلك الخطاب الموجه إلى المقترض
		إعادة هيكلة الجهات الفاعلة الداخلية في عمليات الصرف لتعكس الأدوار المؤسسية: شعبة خدمات الإدارة المالية، شعبة المراقب المالي، دائرة إدارة البرامج
		إدخال تدريب إلزامي للأفرقة التشغيلية في أكاديمية العمليات على جوانب الإدارة المالية
		التنسيق لإيجاد حلول مستدامة لأهداف نسب السيولة السنوية
		إعادة دمج إدارة المنح في مخصصات الحوافظ الإقليمية
		إدخال تقارير مالية فصلية مؤقتة لجميع المشروعات الجارية
		إدخال عملية التنبؤ بالتدفقات النقدية في كل من خطة العمل والميزانية السنوية، والتقارير المالية المؤقتة
		إدخال المعالجة المباشرة الآلية لجميع المشروعات ذات المخاطر المنخفضة والمتوسطة
		تقليل استخدام مدفوعات الصرف المباشرة
		إعادة معايرة الفحوصات المسبقة لحصرها في المشروعات ذات المخاطر المرتفعة/الكبيرة
	تعزيز الاستخدام الأكبر للنظم القطرية[9]	تقاسم تحليل الاستعراض المكتبي مع الموظفين
		عقد حلقة عمل حول استخدام النظم القطرية
		تسجيل موظفي شعبة خدمات الإدارة المالية في الدورات التدريبية على الإنفاق العام والمساءلة المالية
		توجيه موظفي المالية إلى النظر في زيادة استخدام النظم القطرية في المشروعات الجديدة/الجارية
التكنولوجيا	إجراء إصلاح كامل في سياسات وإجراءات الإدارة المالية	إعادة طرح دليل صرف القروض كدليل يحتوي على مبادئ عالية المستوى للمقترضين
		تقسيم دليل الإدارة المالية وإدماج الأقسام في الدليل التشغيلي
		إعادة تنسيق الخطاب الموجه إلى المقترض وتبسيطه لتوجيهات المشروع
		تحديث التفويض بالصلاحيات في شعبة خدمات الإدارة المالية
		إدخال النهج القائم على المبادئ في الدليل المنقح
		تعزيز زيادة استخدام الضرائب في تمويل المشروعات
		تعزيز الإبلاغ عن المساهمات العينية
		استعراض استخدام التكاليف المتكررة
		تقديم قائمة محدثة للتدابير العلاجية من أجل تقديم خيارات أكبر في حالة عدم الامتثال
	تسخير التكنولوجيا	نشر الإجراءات المحدثة للصرف في بوابة عملاء الصندوق
		إتاحة دليل شعبة خدمات الإدارة المالية على شبكة الإنترنت
		إعداد الخطاب الموجه إلى المقترض آليا وتضمينه في نظام إدارة النتائج التشغيلية
		تعزيز قاعدة بيانات الإدارة المالية ونظام تتبع المراجعة والإبلاغ
		إدخال وصيانة برنامج آلي للإدارة المالية وشروط الإقراض
		تحسين الإبلاغ الشهري بشأن العمليات والميزانية مع رفعه إلى الإدارة العليا في اللوحات

[9] سيعاد توسيعها بعد التشخيص الإضافي وتدريب الموظفين.

تقارير مراجعة حسابات المشروعات - السنة المالية 2022

الجدول 1

ترتيبات مراجعة الحسابات للسنتين الماليتين 2021 و2022

(تقارير مراجعة الحسابات المستلمة والموقعة)

	السنة المالية 2022			السنة المالية 2021		
الإقليم	*عمليات مراجعة أجراها مراجع حسابات حكومي[أ]*	*عمليات مراجعة أجراها مراجع حسابات خاص [ب]*	***المجموع***	*عمليات مراجعة أجراها مراجع حسابات حكومي*	*عمليات مراجعة أجراها مراجع حسابات خاص*	***المجموع***
آسيا والمحيط الهادي	32	22	**54**	32	31	**63**
أفريقيا الشرقية والجنوبية	26	24	**50**	25	22	**47**
أمريكا اللاتينية والكاريبي	2	12	**14**	10	25	**35**
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	6	18	**24**	14	24	**38**
أفريقيا الغربية والوسطى	16	32	**48**	10	29	**39**
المجموع	**82**	**108**	**190**	**91**	**131**	**222**
النسبة المئوية	**43**	**57**	**100**	**41**	**59**	**100**

[أ] تشمل 12 عمليات مراجعة حسابات أجرتها كيانات وطنية ليست مؤسسات عليا لمراجعة الحسابات (السنة السابقة: 7 عمليات مراجعة حسابات).

[ب] ثلاث عمليات مراجعة حسابات استعان فيها مراجعو الحسابات الحكوميون بشركة خاصة لإجرائها في السنة المالية 2022 (السنة السابقة: لا توجد).

الجدول 2

حسن توقيت تقديم تقارير مراجعة حسابات المشروعات في السنتين الماليتين 2021 و2022

(تقارير مراجعة الحسابات المستلمة)

	2022		2021	
تقارير مراجعة الحسابات	*العدد*	*النسبة المئوية*	*العدد*	*النسبة المئوية*
تقارير استُلمت في الموعد المحدد	163	67	183	70
تقارير استُلمت متأخرة	63	26	65	25
المجموع الفرعي	**226**	**92**	**248**	**95**
تقارير لا يزال يتوجب تقديمها في 30 سبتمبر/أيلول	19	8	14	5
مجموع التقارير التي يتوجب تقديمها عن السنة	**245**	**100**	**262**	**100**

الجدول 3

رأي مراجع الحسابات بشأن القوائم المالية للمشروعات في السنتين الماليتين 2021 و2022

(تقارير مراجعة الحسابات المستلمة والموقعة)

	السنة المالية 2022			السنة المالية 2021		
الإقليم	*تقارير مراجعة الحسابات المستلمة*	*رأي غير مشفوع بتحفظات*	*رأي مشفوع بتحفظات*	*تقارير مراجعة الحسابات المستلمة*	*رأي غير مشفوع بتحفظات*	*رأي مشفوع بتحفظات*
آسيا والمحيط الهادي	42	40	2	49	45	4
أفريقيا الشرقية والجنوبية	44	38	6	38	33	5
أمريكا اللاتينية والكاريبي	7	5	1	10	10	0
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا وأوروبا	20	19	1	32	30	2
أفريقيا الغربية والوسطى	41	38	3	31	29	2
المجموع	**154**	**140**	**13**	**160**	**147**	**13**
النسبة المئوية	**100**	**91**	**9**	**100**	**92**	**8**

جودة التقارير المالية وتقارير مراجعة الحسابات –2022

1- أُعدت نسبة 51 في المائة من التقارير المالية في السنة المالية 2022 باستخدام المعايير الدولية (السنة المالية 2021: 45 في المائة)، ونسبة 43 في المائة باستخدام معايير وطنية أو إقليمية (السنة المالية 2021: 33 في المائة). واستُخدمت معايير أخرى أو "التعديلات/الانحرافات عن المعايير الدولية" في 6 في المائة من المشروعات.

2- وتراجعت جودة التقارير المالية المصنفة على أنها مرضية أو مرضية للغاية من 55 في المائة في السنة المالية 2021 إلى 33 في المائة في السنة المالية 2022. وبلغت نسبة التقارير التي حصلت على تصنيف مرض إلى حد ما 41 في المائة، مقارنة بنسبة 34 في المائة في السنة المالية 2021، في حين ارتفعت نسبة التقارير المصنفة على أنها غير مرضية إلى حد ما أو غير مرضية من 11 في المائة في السنة المالية 2021 إلى 26 في المائة.[10]

الشكل 1

جودة التقارير المالية في السنة المالية 2022[11]

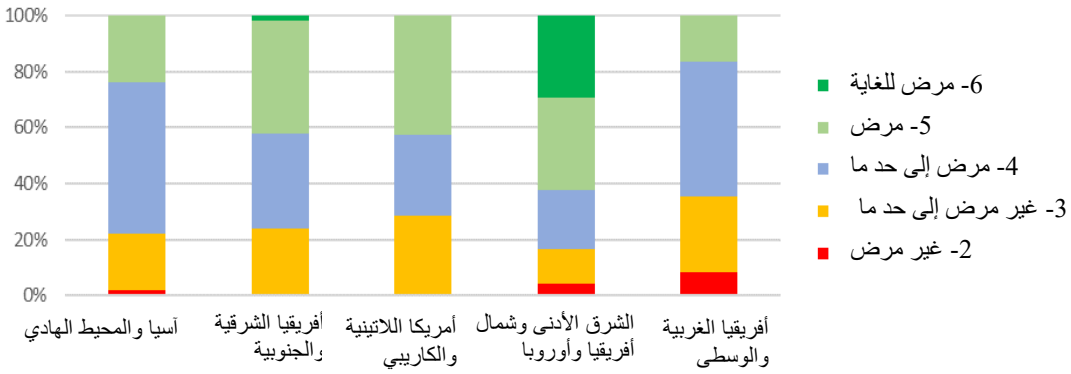

3- وتُقاس جودة تقارير مراجعة الحسابات وحسن توقيت تقديمها كجزء من المنهجية المؤسسية التي يستخدمها الصندوق في تقدير أداء المشروعات. ويتألف هذا المؤشر من عنصرين: جودة أعمال مراجعة الحسابات؛ وحسن توقيت تقديم تقارير مراجعة الحسابات. وتُفرض جزاءات على التأخر في تقديم تقارير مراجعة الحسابات حتى لو كانت عالية الجودة.[12]

4- وتراجعت أيضا جودة تقارير مراجعة الحسابات وحسن توقيت تقديمها في السنة المالية 2022، حيث صُنفت فيها نسبة 30 في المائة من عمليات مراجعة الحسابات بأنها مرضية للغاية أو مرضية (55 في المائة في السنة المالية 2021)، وصُنفت نسبة 37 في المائة بأنها مرضية إلى حد ما (27 في المائة في السنة المالية 2021)؛ وصنفت نسبة 33 في المائة بأنها غير مرضية إلى حد ما أو غير مرضية (17 في المائة في السنة المالية 2021). ويجري وضع خطط عمل إلزامية حسب الحاجة لدعم المعايير الدنيا ومعالجة مكامن الضعف في الرقابة الداخلية.

[10] انظر الفقرة 7 للاطلاع على وصف لإجراءات الصندوق في حالات قصور الأداء.
[11] استندت التصنيفات إلى 190 تقريرا من تقارير مراجعة الحسابات.
[12] تقارير مراجعة الحسابات التي تقدم بعد التاريخ المحدد لا يمكن تصنيفها عند مستوى أعلى من 3 (غير مرضية إلى حد ما).

الشكل 2

جودة وحسن توقيت مراجعة الحسابات في السنة المالية 2022[13]

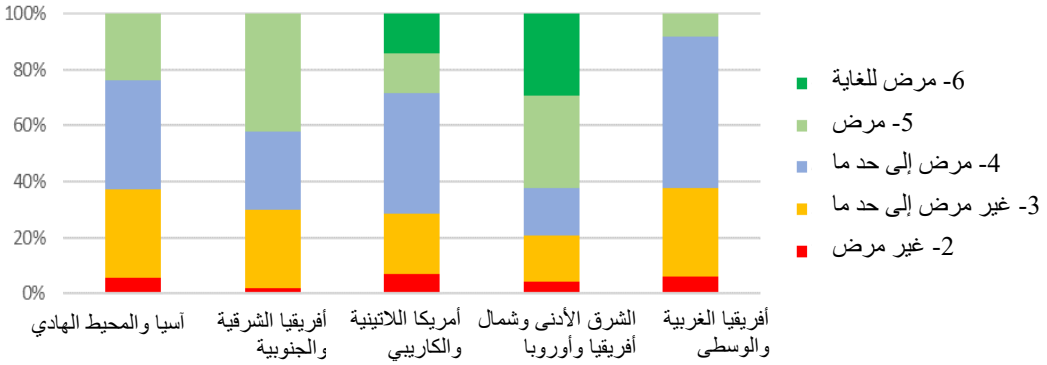

5- واستخدمت نسبة 83 في المائة من مراجعي الحسابات في السنة المالية 2022 المعايير الدولية (السنة المالية 2021: 83 في المائة)، واستخدمت نسبة 16 في المائة معايير وطنية أو إقليمية (السنة المالية 2021: 17 في المائة).

[13] استندت التصنيفات إلى 190 تقريرا من تقارير مراجعة الحسابات.